يحي بن خلدون
وكتابه بغية الرواد

أ.د عبد الحميد حاجيات*

—

يمكن القول بأن ما تهَيَّأ ليحيى بن خلدون من تكوين أدبي وعلمي، كان يناسب تمامًا وظيفة كاتب السرِّ للسلطان الزياني. وذلك أنه كانت تتوفر فيه الشروط المطلوبة من علماء وأدباء البلاط، من رزانةٍ وذكاء واستقامةٍ، وأناقة في الأسلوب، ونبوغ في سائر فنون الأدب، وقدرةٍ على منافسة أشهر شعراء بلاط أبي حَمُّو الثاني[1]. وعلاوة على ذلك، فإن يحيى ابن خلدون كان قد حصل على تجربة هامَّة في مجال الحياة السياسية. وذلك أنه شغل منصب حاجب للأمير أبي عبد الله الحفصي في بجاية. وكان يعرف جيدًا حياة العرب البدو وتقاليدهم، واطلع عن كثب، أثناء إقامته صحبة أخيه عبد الرحمن عند ابن مُزني، في ناحية بسكرة، على المشاكل التي كانت تنجم عن الوضعية التي خلقها وجود العرب البدو في بلاد المغرب، وعلى الدور السياسي الهامّ الذي كان هؤلاء يقومون به آنذاك.

ومن بين المهامّ التي كانت تسند عادة لكاتب السرّ تسجيلُ أمجادِ عهدِ السلطان، ومفاخر دولته، وبطولات جيوشه، وذكر الأحداث الشهيرة في حياة البلاط، وتدوين كل ذلك، مستعمِلاً أسلوب العصر الأدبي، وما يمتاز به مِن تصنع وتكلفٍ. ثم إن كاتب السرّ كان يكلف أيضا بإنشاء مراسلات السلطان ذاتِ الطابع السرِّيّ، كما أنه كان يُطلب منه كتابة عقود تولية الولاة والرسائل الرسمية[2].

وهكذا، يبدو جَليّا أن وظيفة يحيى بن خلدون هذه كانت تجعله في جَوٍّ ملائم لإنتاجٍ أدبي غنِيٍّ ومتنوِّعٍ[3]. ومن المؤسف أن الرسائل التي كتبها يحيى ابن خلدون أثناء قيامه بتلك الوظيفة لم تصل إلينا. غير أن أهمَّ إنتاجه لم يَضِع، ويتمثل في بعض القصائد الشعرية، وكتاب "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، الذي نحن بصدد تحقيقه ونشره.

---

* – أستاذ التعليم العالي في تاريخ المغرب الإسلامي– قسم التاريخ وعلم الآثار– جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان.

1-تاريخ تأليف "بغية الرواد" وعنوانه: يواجه الدارس لكتاب "بغية الرواد" تساؤلاتٍ عديدة، وبعضها يصعب الجواب عليه. ويمكن اعتبار أن هذا الكتاب، الذي لم يَتِمَّ تأليفه، كان من المُحتمَل جدا أن يُدخِلَ عليه مؤلفه بعض التعديلات، لو كُتِبَ له المزيد من العمر(4). وأوّل تساؤل يخصُّ تحديد تاريخ تأليف الكتاب والظروف التي كُتِبَ فيها. ومن الصعب الإجابة على هذا التساؤل، إذ ليس لدينا أي دليل يمكن الاعتماد عليه لضبط تاريخ شروع يحيى ابن خلدون في كتابة "بغية الرواد"، بصفةٍ يقينية. إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من البحث عن بعض القرائن التي قد تساعد على تسليط بعض الأضواء في هذا الموضوع، من خلال دراسة هذا الكتاب.

وقد ذكر يحيى ابن خلدون في مقدمة كتابه أنه امتثل لأمر السلطان عندما قام بتأليف "بغية الرواد"(5). غير أنه لم يحدد التاريخ الذي صدر فيه هذا الأمر. فهل يُفهَم من هذا أنه ألف القسم الأكبر من كتابه أوعلى الأقل، الجزء الأول منه، أثناء إقامته الأولى في بلاط أبي حَمُّو (769-772هـ)؟ أو هل ينبغي اعتبار تاريخ تأليفه بعد ذلك، أي أثناء مُقام المؤلف في البلاط المريني (772-776هـ)، أو أثناء الإقامة الأخيرة بتلمسان (776-780هـ) ؟(6).

وقد يبدو من المُحْتمَل أن يكون يحيى ابن خلدون قد فكر في إنجاز هذا العمل، وبدأ بجمع الوثائق الضرورية، أثناء إقامته الأولى في البلاط الزياني. وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى الفصل الثاني من الباب الأول من القسم الأول، الذي يتضمّن تراجم علماء وصلحاء تلمسان. فهو، من دون شك، يتطلب إجراء أبحاثٍ طويلةٍ في عين المكان، والحصول على معلومات كثيرة من خلال الحديث مع المثقفين وكبار أهل المدينة، أثناء إقامة تمتد أشهرًا عديدة أو سنوات. وكذلك الأمر بالنسبة لجمع القصائد الشعرية الكثيرة، التي نظمها شعراء البلاط، أو السلطان أبو حمّو نفسه.

غير أن هناك بعض القرائن، التي قد تجعلنا نرجّح عملية تأليف الكتاب، وحتى الجزء الأول منه، إلى ما بعد احتلال السلطان عبد العزيز المريني لتلمسان (محرم سنة 772هـ)(7). ويبدو من الأنسب الاعتقاد أن تأليف القسم الأول من "بغية الرواد" كان بعد وفاة السلطان عبد العزيز المريني، أي خلاّل سنتي 774-775هـ، وذلك أنه يقع في فترة غنيَّة من حياة المؤلف، من الناحية الثقافية، إذ أنها تمتاز بجوّ ملائم جدا للإنتاج الأدبي. وتلك الفترة هي التي كان ينعم فيها بصحبة أخيه عبد الرحمن، وبصداقة لسان الدين ابن الخطيب. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ما كان لهذا الأخير من تأثير عميق على يحيى بن خلدون وأخيه عبد الرحمن. فكان نبوغه في

ميادين الأدب، من شعر ونثر وتاريخ وغير ذلك، وانصرافه إلى التأليف في ذلك كله، يدعو الأخوَيْن إلى الاتصال به، بالإضافة إلى انتمائهما إلى أصل أندلسي مثله، ممّا كان يساعد على توثيق عرَى صداقةٍ كانت تربطهما به منذ حوالي عشر سنوات(8).

وكان لسان الدين قد التجأ إلى البلاط المريني في أواخر سنة 772هـ، فارًّا من غضب سلطان غرناطة، نتيجة مؤامرة حاك خيوطها ابن زمرك وأصدقاؤه(9). ولا شك أن ما كان يتمتع به من صَيْتٍ ذائع، وعلوّ كعبٍ في فنون الأدب والتاريخ، وما كان قادرًا على تقديمه من مساعدة للأدباء الناشِئين، قد حثَّ يحيى ابن خلدون وأخاه عبد الرحمن على ملازمته، والاستفادة من اللقاءات التي كانت تجمع بينهم، وما كان يجري فيها من محادثات أدبية ونقدٍ للإنتاج الثقافي المعاصر، وعرض لما جادت به القريحة من نثر أو شعر.

ويبدو جَلِيّا من هذه الاعتبارات أن السنوات الثلاث التي قضاها يحيى ابن خلدون في البلاط المريني بتلمسان ثم بفاس (773-776هـ)، كانت حاسمة في اتجاهه، واتجاه أخيه عبد الرحمن، إلى التأليف في التاريخ(10). فكان إنتاجهما، مثل إنتاج ابن الخطيب، ممّا يُهْدى إلى سلاطين دول المغرب الإسلامي المعاصرين لهم. وكأنهم كتبوا لغرض الدلالة على ولائهم لأولئك الملوك، وربما أيضًا ليبرهنوا على سعة اطلاعهم وبلاغتهم، أكثر ممّا كتبوا لغرض البحث النزيه. وإذا كان هناك هدف رئيسي يراعيه المؤلف في معظم هذا الإنتاج، فإنما هو العمل على مداراة السلطان الذي يُهْدَى إليه الكتاب، وإظهار عهده في أجمل حلة للأجيال القادمة(11).

ومن المحتمَل جدًا أن كتاب "بغية الروّاد"، الذي ألف لذكر أمجاد عهد أبي حمّو الثاني، لم يبرز إلى الوجود لولا رغبة يحيى ابن خلدون في استرجاع منصبه في البلاط العبد الوادي، والحصول على رضى سلطان تلمسان. وهكذا، يكون الشروع في تأليفه عندما ساءت الأحوال السياسية بفاس، كما سبق ذكره(12)، بينما كان السلطان أبو حمّو قد أعاد الاستقرار والأمن في معظم مناطق مملكته، وأعاد إلى عاصمته ودولته حياة جديدة. ولا شك أن قلق يحيى ابن خلدون قد اشتدَّ بعد أن ألقِيَ القبض على لسان الدين ابن الخطيب (شوال 775هـ)، وأن رغبته في معادرة فاس، والعَودة إلى تلمسان قد ازدادت تأكدًا، إلى أن قتِلَ ابن الخطيب فاستحالت إلى تصميم لا رجوع فيه.

وكان على يحيى بن خلدون أن ينال من السلطان الزياني رضاه وعفوه على ما صدر منه، منذ ثلاث سنوات، من الالتحاق بالبلاط المريني بتلمسان أوّلاً، ثم بفاس. والجدير بالملاحظة أن الجزء الثاني والأخير من "بغية الروّاد " ينتهي إلى آخر سنة 776هـ، ممّا يجعلنا لا نستبعِد أن يكون تقديم الكتاب للسلطان أبي حمُّو قد وقع في أوائل سنة 777هـ، أي بعد عودة المؤلف بحوالي سنة، وفي وقتٍ كانت قد عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي في المملكة الزيانية، واستعادت بعض رونقها ونفوذها[13].

واستنتاجًا من هذه الاعتبارات، يبدو من الأرجح أن نحدد تاريخ إنهاء تأليف الجزء الأول من "بغية الرواد" في أوائل سنة 776هـ، أي في آخر الإقامة بفاس، أو في أوائل الإقامة الأخيرة بتلمسان، وتاريخ الانتهاء من كتابة الجزء الثاني في أوائل سنة 777هـ[14].

وهناك إشكالية أخرى تتعلق بعنوان الكتاب. وذلك أن بعض المخطوطات أوردت عنوان "نجعة الروّاد" عِوَض عنوان "بغية الروّاد" الذي اشتهر به الكتاب. وقد ورد ذكر العنوان بعبارة "نجعة الروّاد" في مقدمة أربع نسخ من المخطوطات العشر التي رجعنا إليها في تحقيق الكتاب، وهي التي استعملنا للدلالة عليها الرموز التالية : ح ، ل، ر، س. والغالب على الظن أنها كانت واردة أيضًا في مقدمة نسخة ب، المبتورة الصفحات الأولى، لِما بينها وبين نسخة ح، من تقارب كبير في النص. وورد كذلك هذا العنوان في آخر الجزء الأول من النسخ التالية : ب، ح، ل، ر[15].

غير أن عنوان "بغية الرواد" قد ورد في النسخ الخمس التي تدلُّ عليها، في نشرتنا هذه، الرموز التالية : ج، ط، ق، ز، ش، وكذلك في آخر الجزء الأول من نسخة س، وفي آخر الجزء الثاني من جميع النسخ. ويلاحظ أن النسخ التي ورد فيها عنوان "نجعة الروّاد"، هي أقدم المخطوطات، وأن هذا العنوان قد أثبت غالبًا في أوّلها، ثم عُوِّضَ في آخر الجزء الأول من نسخة س، وفي آخر الجزء الثاني من النسخ الأخرى كلها بعنوان "بغية الروّاد".

ولذا، فلا يُسْتبْعَد أن يكون يحيى ابن خلدون قد أطلق على كتابه، بادِئ ذي بَدءٍ، عنوان "نجعة الروّاد"[16]. ثم بَدا له أثناء تأليفه للكتاب أن يغيّره ويعوّضه بعنوان "بغية الرواد"، الذي هو أجمل وأفصح[17].

2-مضمون الكتاب: لا شك أن القارئ يتبيَّن، من عنوان الكتاب التامّ، "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، أن الموضوع المطروق فيه هو تاريخ الدولة الزيانية، من نشأتها

إلى عصر المؤلف. غير أن يحيى ابن خلدون يتجاوز، في كثير من الأحيان، هذا الإطار الضيِّق، ليعالج مسائل هامشية، ليست من صميم الموضوع. وهذا، إن دلَّ على شيء، فإنما يدلُّ على أفق أوسع في نظرية التاريخ عند يحيى ابن خلدون، بالنسبة لكثير من كتَّاب عصره[18]. وقد ذكر المؤلف في المقدمة أنه ألف كتابه بأمر من السلطان الزياني، لغرض تخليد أمجاد ملوك الدولة العبد الوادية، وبخاصَّةٍ عهد أبي حَمُّو الثاني. وتنتهي المقدمة بفهرست الكتاب، الذي يشتمل على ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول يشكل مقدمة طويلة للموضوع، تتضمَّن دراسة يراها المؤلف ضرورية لتاريخ هذه الدولة، حول أصل قبيلة بني عبد الواد، وماضيها قبل تأسيس الدولة. ولأجل ذلك، فهو يبدأ بوصف البلاد التي شملتها مملكتهم، وبخاصَّةٍ عاصمتهم تلمسان. ويستدلُّ على فضل هذه البلاد في الإسلام بأحاديث ورد فيها ذكر المغرب، وبما يرجى من أهمِّيَّة الدور الذي يقوم به في نصرة الإسلام[19].

ثم يتناول وصف مدينة تلمسان العتيقة، وموقعها الطبيعي الجميل، اعتمادًا على البكري والزهري، ويورد، في صدد هذا الوصف، بعض القصائد التي نظمها شعراء مشهورون في التغني بروعة جمالها ومجدها[20]. ثم ينتقل إلى استطراد طويل حول العلماء والصلحاء الذين ولدوا بتلمسان ونشؤوا فيها، أو نزلوها وتوفوا بها، منذ حوالي القرن الخامس الهجري.

وينتهي الباب الأول بفصل يتضمَّن نظرة عامَّة وموجزة، حول تاريخ تلمسان قبل تأسيس الدولة العبد الوادية، وذكر الدول التي ملكت ناحيتها منذ الفتح الإسلامي، مع إبداء بعض العناية بدولة الأدارسة، الذين يعتبرون أجدادًا لملوك بني عبد الواد، حسب الرأي الشائع بين علماء البلاط بتلمسان.

ثم يتناول المؤلف، في الباب الثاني، دراسة الدور الذي قامت به قبيلة بني عبد الواد في تاريخ المغرب، قبل تأسيس دولتهم، وذلك بعد أن ذكر المؤلف آراء النسابة والمؤرخين العرب حول أصل البربر، وهو لا يشك، على ما يبدو، في صحَّةِ انتساب ملوك بني عبد الواد إلى الأدارسة[21]. بل يحاول تدعيمها بحُجَج فقهيَّةٍ، لإبطال آراء مَن نفى صِحَّة هذا النسب[22].

وفي الباب الثالث يتعرَّض إلى الأوضاع التي مكنت بني عبد الواد من الاستقرار بناحية تلمسان، وما أدَّى إليه ذلك من ضغط قويّ على المدينة إبَّان انهيار النفوذ الموحِّديّ، ثم تحوَّل ذلك إلى الاستيلاء عليها وعلى ناحيتها بفضل جرأة رؤساء القبيلة. وبانتقال الرئاسة إلى

يغمراسن بن زيان تحوّل الحكم إلى إمارة مستقلة، ودخلت قبيلة بني عبد الواد وتلمسان عهدًا جديدًا.

ويتضمّن القسم الثاني أيضًا ثلاثة أبواب، خصّصَ أولها لذكر عهد يغمراسن وابنه أبي سعيد، ثم ثلاثة أمراء، من نسل هذا الأخير(23). وينتهي هذا الفصل الهامّ بذكر تغلبِ السلطان أبي الحسن المريني على إمارة تلمسان. والجدير بالملاحظة أن يحيى ابن خلدون لا يولي أهمّيّة لتاريخ تلمسان أيام أبي الحسن المريني (737-749هـ) وابنه أبي عنان (753-759هـ)، رغم ما كان لتلمسان آنذاك من دور هامّ في تاريخ المغرب، وما تخلل ذلك من إنجازاتٍ عمرانية لا يستهان بها. والظاهر أن السبب في موقف المؤلف هذا، هو أن الغرض من تأليفه هو تمجيد الدولة العبد الوادية، فلا داعي لذكر أمجاد وأخبار منافسيهم المرينيين. والباب الثاني يتناول الظروف التي أدّت إلى إحياء الدولة العبد الوادية على يد الأخوَيْن الأميرَيْن أبي سعيد الثاني وأبي ثابت. وبذكر عهد هاذيْن الأميرَيْن، في الباب الثالث من هذا القسم، ينتهي الجزء الأول من كتاب "بغية الروّاد ".

أمّا الجزء الثاني، الذي يشكل القسم الثالث من الكتاب، فقد خصّصَ كله لذكر عهد أبي حَمّو الثاني، إلى آخر سنة 776هـ. وهنا أيضًا يلجأ المؤلف إلى التقسيم إلى ثلاثة أبواب، تناول في أولها ذكر الخلال الحميدة التي اتصف بها أبو حَمُو، وفي الثاني عرض حياة أبيه وأسلافه، الذين لم يكن لهم حظٌّ في الإمارة، إلى يحيى بن يغمراسن، منتهيا بحياة أبي حمُّو الثاني قبل الإمارة، والحركة الموفقة التي حققت إلى رغبته في إحياء الدولة الزيانية مرّة ثانية(24). ثم في الباب الثالث، وهو أضخم بابٍ في الكتاب، تعرّضَ إلى تاريخ عهد أبي حمو الثاني، متبعًا نظام السنوات، إلى آخر سنة 776 هـ وفي هذا الباب ذكر مفصّل لأخبار النصف الأول من عهد أبي حمو، إلاّ أن العرض، في كثير من الأحيان، مُثقل بما يضاف إليه من استطرادات، الغرضُ منها الترفيه على القارئ وتسلِيَته، وذلك مثل القصص الفارسية المقتبَسَة من كتاب "سلوان المطاع" لابن ظفر(25) وكثير من القصائد الشعرية.

وينتهي الجزء الثاني من "بغية الرواد " بذكر حوادث آخر سنة 776هـ غير أننا نجد، في بعض النسخ المخطوطة، ملحَقًا صغيرًا، يتناول ذكر حوادث أول سنة 777هـ وهذا الملحق لا يوجد في أقدم النسخ. ثم إن أسلوبه يختلف عن أسلوب يحيى ابن خلدون بصفة محسوسة، ممّا يجعلنا نرجح أنه من وضع بعض النسّاخ.

3-مصادر "بغية الرواد"

يختلف الأمر بالنسبة لموضوع مصادر "بغية الروّاد" حسب أبواب الكتاب وفصوله. فإذا كان الجزء الثاني يعتمد خاصّة على أخبار رواها بعض مَن شهدها من المعاصِرين لها، ومن بينهم المؤلف، وعلى رسائل رسميّة متبادَلة بين أمراء المغرب الإسلامي[26]، فالجزء الأول، في أغلب فصوله، يستقي المعلومات من مصادر مكتوبة متنوّعة وعديدة، إذ أنه يعالج مسائل أقلّ اختصاصًا بالأمراء الزيانيين. ويذكر يحيى ابن خلدون، في كثير من المواطن، المصادر التي اعتمد عليها، وخصوصًا عندما يريد تدعيم الآراء التي يسوقها للقارئ، وإقامة الأدلة في المسائل المختلف فيا. فمثلاً، عندما تناول الإطار الجغرافي الذي نشأت فيه الدولة العبد الوادية، وذكر حديث "لا تزال طائفة من أمتي بالمغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة"، لجأ إلى ذكر بعض المحدثين المشاهير، كمسلم والدارقطني وبَقِي بن مَخلد وعُبَيْد الله الهروي، لتأييد الرواية التي ساقها، مقتفيًا في ذلك آثار عدد من العلماء المغاربة ومعتمدًا بصفة خاصّة على ابن الزيّات التادِلي، صاحب كتاب "التشوُّف"[27].

وفيما يتعلق بوصف تلمسان، يرجع يحيى بن خلدون إلى ما ورد في كتابَيْ البكريّ والزُّهْريّ، وكأنه يروي قولهما من ذاكرته، حيث إننا نلاحظ أن النص الذي يسوقه يختلف كثيرًا عن النص الأصلي من ناحية الألفاظ، غير أنه يؤدّي المعنى بأمانة[28]. وفي ذكر تراجم علماء تلمسان وصلحائها، يبذل يحيى ابن خلدون مجهودًا أكبر في احترام الصيغة اللفظية للنصوص التي يرويها عن سابقِيهِ، مثل ابن الأبّار وابن عبد الملك المرّاكشي وابن الزيّات، وهو في أغلب الأحيان، لا يذكر المصادر التي يستقِي منها معلوماته[29].

غير أن يحيى بن خلدون يبرهن على اطلاعه الواسع لمّا يتناول موضوع أصل البربر. فهو يعرض النظريات التي أبداها في هذا المجال أشهر المؤرخين وعلماء الأنساب وغيرهم من العلماء ويحاول أن يقدّم هذه النظريات المختلفة بوضوح وإيجاز، وقد ساعده على ذلك تكوينه الفقهي والتاريخي. ويبدأ عرضه هذا بالإشارة إلى النظريات التي تقول بانتساب البربر إلى حام ممّا رواه المسعودي والقضاعي والطبري والصولي. ثم يذكر التي تقول بانتسابهم إلى سام، من دون أن يشير إلى أسماء أصحابها. ثم يذكر بعد ذلك نظرية مالك بن المرحّل، المتوفى سنة 699هـ، التي تقول بأن البربر قبائل مختلفة من حِمْيَر ومُضَر وقِبْط وعمالقة وقريش، اجتمعت في الشام، وتقاربت لغاتها المختلفة، ممّا أدّى إلى لغة جديدة هي لغة البربر[30].

ثم ينتقل المؤلف إلى نقطة كثر حولها اختلاف العلماء، وتتعلق بالظروف التي أدَّت إلى استقرار البربر في المغرب. فيروي قول المسعودي والطبري والسهيلي(المتوفى سنة 581هـ)، بأن إفريقش اليمني أتى بهم في جملة جيشه عندما ملك المغرب، وتركهم به. ثم يذكر قول البكري، بأن بني إسرائيل هم الذين طردوهم من ديارهم بفلسطين، بعد موت رئيسهم جالوت، على يد داود عليه السلام، وهو أيضًا رأي ابن قتيبة والصولي[31].

وبعد ذكر هذه الأقوال، يورد يحيى ابن خلدون رأيًا آخر، لم يُشِرْ إلى قائله، ويُفضله على الآراء الأخرى، ومفاده أن طائفة من قبائل البربر تنتمي إلى أصل عربي، بعضها يمني، وبعضها الآخر نزاري. ومن بين هذه الأخيرة البُتر، ومن هؤلاء زناتة، أبناء برّ بن قيس عيلان. ويضيف المؤلف أن هذا الرأي قد ذكره أيضًا الطبري والبكري[32]. وهكذا فبنو عبد الواد، وهم من زناتة، ينتمون إلى قيس عيلان[33].

وعندما يصل الباحث إلى لبّ الموضوع، وهو تاريخ الدولة العبد الوادية، ويتساءل عن المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في ذلك، فإنه يلاحظ أن هذا الأخير لم يُشِرْ إلى أيِّ مصدر لتاريخ المغرب خلال القرنين السابع والثامن للهجرة. وتدعوه الحيرة إلى التساؤل عمَّا إذا كان يحيى بن خلدون قد عرف مصادر لتاريخ تلمسان وتاريخ الدولة الزيانية، مثل كتابَي ابن الأصفر وابن هَدِيَّة، وعنوان كليهما "تاريخ تلمسان"[34]، وربما أيضًا كتاب "زهر البستان في دولة بني زيان"[35]، ولم ير ضرورة الإشارة إليها في كتابه، أو أنه لم يعرف تاريخ الدولة الزيانية والحياة الفكرية بتلمسان إلا عن طريق أشياخه، مثل الآبلي، وعن طريق اتصاله بالمثقفين المعاصرين له.

غير أنه يُسْتبْعَد أن خزانة أبي حَمُّو الثاني كانت لا تحتوي على هذه الكتب، وأن يحيى ابن خلدون لم يتمكن من مطالعتها. وقد يكون هذا الأخير صرف عنايته كلها إلى القسم الأخير من كتابه، الذي يتضمَّن عهد أبي حمُّو الثاني. وهو، في هذا المجال، يؤرِّخ للأحداث المعاصِرة، ويقوم بدَوْر شاهدِ عِيان، لا يحتاج إلى مطالعة المصادر المكتوبة. ويلاحظ في هذا الصدد أن الجزء الأول من "بغية الرواد" جاء في غاية الإيجاز، ممَّا جعله، في بعض الأحيان، يُهْمِل ذكر بعض المعلومات الهامَّة[36].

4-نظرية يحيى ابن خلدون في التاريخ

لا شك أن نظرية يحيى ابن خلدون في التاريخ لا تمتاز بالطرافة والجدَّة التي تمتاز بها نظرية أخيه عبد الرحمن، بالنسبة للمؤرخين المعاصرين له.غير أنه لا يمكن إغفال هذه النقطة من دراستنا، لِمَا لها من صِلة وثيقة بمنهجية يحيى بن خلدون، ومن أهمِّيَّة خاصَّة في شرح بعض جوانبها.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن التاريخ كان يُعْتبَر في القرن الثامن الهجري، وهو عصر المؤلف، عِلمًا لا مجال للشك في جواز الاشتغال به، عند المحدِّثين والفقهاء.وكان هذا الحكم بالجواز يعتمِد أساسًا على فائدة علم التاريخ في المجال الديني والخلقي. فمعرفة أخبار الأمم والشعوب السالفة، وأعمال كبار رجالها، الذين ساهموا مساهمة فعَّالة في تطوُّر الإنسانية، بما أبدَوْه من خصال حميدةٍ أو ذميمة، وما لهم من أثر في الحياة الدنيا، من جرَّاء سلوكهم وسيرتهم، كل ذلك يشكل عِبْرَة خلقية هامَّة للأجيال القادمة(37).

وهذه الفكرة الشائعة في ذلك العصر، هي التي عبَّر عنها يحيى ابن خلدون في مقدمة كتابه، حيث إنه ذكر أن أخبار السلف عِبْرة للخلف(38)، وأن تدوين أخبار العظماء "أسوة في الفخر اللباب، وعظة وذكرى لأولي الألباب"(39).

غير أن يحيى ابن خلدون لا يعتبر هذه القصدِيَّة الخلقِيَّة عاملاً أساسيًّا لإنتاجه التاريخي، بل الغاية الأساسية في ذلك هي تخليد أمجاد أمراء الدولة العبد الوادية، وبخاصَّةٍ السلطان أبي حمُّو الثاني، الذي انصرف إلى مدحه والثناء عليه. وهكذا، فالغرض من هذا التأليف هو كتابة تاريخ دولة، والإشادة بأمجادها، وإطلاع الخلف عنها(40). فليس الغرض، في الحقيقة، القيام ببحث نزيهٍ، يهدف إلى المعرفة الموضوعية البعيدة عن التملق للأمراء وكبار الدولة، كما كان يريده عبد الرحمن ابن خلدون(41).

ولذا، فكتاب "بغية الرواد"، الذي ألف بأمر من السلطان أبي حمُّو الثاني، يحمِل طابع عصره. فهو إنتاج عالم من علماء البلاط، كتب، قبل كل شيء، لغرض تمجيد عهد السلطان الزياني، ثم لذكر أخبار الأمراء الزيانيين الذين سبقوه(42). وعلى هذا الأساس، ينبغي طَرح مسألة الصدق والموضوعية، عند يحيى ابن خلدون، على بساط البحث، كما ينبغي أن تطرح بالنسبة لسائر مؤرخي البلاط. وهذا يؤدِّي بنا إلى دراسة منهجيته التاريخية.

5-منهجية التاريخ عند يحيى ابن خلدون

يبدو أن هناك مظهرَيْن متميِّزيْن في كتاب "بغية الرواد". أولهما خاصٌ بمدح السلطان والأمراء الذين سبقوه، وقد صِيغَ في أسلوب السجع المعتمِد على المحسِّنات البديعية، ويقع خاصَّة في بداية الفصول والأبواب وفي مقدمة الكتاب. وثانيهما هو مظهر كتابة التاريخ الحقيقي، ويختلف عن السابق، سواء في المبنى أو في المضمون، وهو الذي يهمُّنا بشكل خاصٍّ.

وبما أن هاذيْن المظهرَيْن يرميان إلى هدفين مختلفيْن، فينبغي التمييز بينهما في دراستنا لمنهجية يحيى ابن خلدون. فالجانب المدحي يقع على عاتق عالِم البلاط، الذي يرخي العِنان لخياله، ويتكلف الاستعارات والتشبيهات العديدة. وهذا الموقف، الخاضع لتقاليد العصر، هو الذي اتخذه سائر مؤرخي البلاط، آنذاك، أمثال لسان الدين ابن الخطيب، وابن مرزوق الخطيب، وابن الأحمر، وصاحب "الحلل الموشية"، وصاحب "زهر البستان "، وغيرهم[43]. وإذا كان يبدو جلِيًّا أن هذا المظهر يكتسي طابع التذلل والتملق، فإن المظهر الثاني، على عكس ذلك، يخضع لقواعد علم التاريخ المعهودة عند العرب، والملتزمة حدود الأمانة العلمية والصدق. وعليه، فلا يسوغ للباحث أن يرفض مبدئيًا كل الأخبار الواردة في "بغية الرواد" بحُجَّة طابع الكتاب المدحي. وذلك أن يحيى ابن خلدون قد ميَّز، سواء من حيث المبنى أو المعنى، بين القسم المدحي والقسم التاريخي، وأحلَّ هذا الأخير المنزلة الأساسية في كتابه، بينما لم يترك للأول إلاَّ دور الغِلاف والزخرفة، في ذلك الإنتاج. وعلى كل، فينبغي استعمال هذا النوع من التآليف بكل ما يتطلبه من حذر ويقظةٍ، إذ لا يُعْقل أن يعالج يحيى ابن خلدون، كاتب أبي حمُّو الثاني، تاريخ الدولة العبد الوادية، وبالأخصّ عهد السلطان الذي يخدمه، من دون أن يفكر في إظهار الأحداث والوقائع في صورةٍ ملائمةٍ لأولئك الأمراء. فهو يحاول مداراة حساسيتهم، ولكنه لا يعمد، في ذلك، إلى تغيير الحقائق التاريخية، وإنما يلجأ، غالبًا إلى أسلوبٍ خفِيٍّ، ينحصر في إغفال بعض التفاصيل، أو السكوت عن بعض الأحداث. غير أن هذا الأسلوب ليس عامًا في الكتاب. فلم يتأخر يحيى ابن خلدون، مثلاً، عن ذكر أكبر هزائم أبي حمُّو الثاني، ووصْفِ أحداثها[44]. إلاَّ أننا نلاحظ، من ناحية أخرى، أنه لم يُشِرْ إلى كثير من هزائم يغمراسن[45]، كما أنه لم يصرِّح بتدهور نفوذ أبي حمُّو الثاني إثر الهزائم التي مُنِيَتْ بها جيوشه من سنة 765 إلى سنة 772هـ، من جراء انتهاز العرب البدو جميع الفرص للاستيلاء على أراضي الإمارة، والصراع الناشئ بين السلطان وابنه الأكبر أبي تاشفين.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن مضمون "بغية الرواد" لا يشمل جميع مظاهر البحث التاريخي، وخصوصًا القسم الخاصّ بتاريخ عهد السلطان أبي حمُّو الثاني، وهو أهمّ أقسام الكتاب، سواء من ناحية الحجم أو من ناحية قيمة المعلومات، حيث إنَّ ميدان التاريخ يكاد ينحصر في نشاط السلطان وجيوشه وحياة البلاط. أما الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلم تحظ بعناية المؤلف، الذي أغفل التعرُّض إليها، ما عدا بعض المعلومات النادرة جدا، وردت بصفةٍ عابرة في صدد الحديث عن حياة البلاط[46].

غير أن الأمر يختلف بالنسبة للجزء الأول، الذي هو بمثابة مقدمةٍ لتاريخ عهد أبي حمُّو الثاني، حيث إن المؤلف يخصِّص مكانة هامَّة للتعرّض إلى ميادين خارجة عن الحياة السياسية، ممَّا يجعل مجال العرض أوسع وأشمل. فبعد مقدمة حول الإطار الجغرافي، ينصرف الكاتب إلى ذكر الحياة الفكرية بتلمسان فيما يزيد على مائة ترجمة للعلماء والصلحاء. ثم يستعرض بإيجاز الولاة والأمراء الذين حكموا هذه المنطقة من المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي. ويلي ذلك تاريخ الدولة الزيانية قبل عهد أبي حمُّو الثاني، بعد عرض موجز حول أصل قبيلة بني عبد الواد، والظروف التي أدَّت إلى تأسيس إمارتهم.

ويُسْتنتج ممَّا سبق ذكره أنَّ يحيى بن خلدون يجمع موادَّ مختلفة، ويجعل منها دراسة وافية عن تلمسان. ولكنه، في نفس الوقت، يعالج مختلف النقاط المطروقة بصفة مقتضبة، مكتفيًا بانتقاء بعض المعلومات، ومن دون أن يفكر في تقديم دراسة مستوعِبَة للموضوع[47]. وعلى كل، فإن الجزء الأول من "بغية الرواد " يستوحي طريقة تأليفه من منهج بعض المؤرخين المغاربة، أمثال عبد الواحد المراكشي ولسان الدين ابن الخطيب، الذين يستهلون مؤلفاتهم بمقدمة متنوِّعة المحتوى، تتضمَّن خاصَّة وصف البلاد المعنِيَّة، من حيث دراسة أوضاعها الجغرافية والاجتماعية والفكرية، وكذلك من ناحية تطوُّرها السياسي قبل الفترة المعنِيَّة[48].

وهكذا، يتضح أن هؤلاء المرخين انتهجوا اتجاهًا جديدًا في معالجة التاريخ، يمتثل في ربط التواريخ السلطانية بالتاريخ الإقليمي السابق، وبالإطار الجغرافي والبيئة الاجتماعية والثقافية، وإن كانوا لم يُصرِّحوا بهذا المنهج، ولم يُعْربوا عنه في غضون مؤلفاتهم. ويبدو أن يحيى ابن خلدون كان له شعور واضح بهذا الاتجاه الذي كانت تتبعه المدرسة التاريخية المغربية آنذاك. فهو يذكر، في بداية القسم الأول من كتابه، أنه سيحاول دراسة "ما لا غنى بنا عنه من التعريف بكنه قبيل بني عبد الواد وأوَّلِيَّته". ثم يتابع حديثه قائلاً: "ولما كان كل حادث مفتقرًا بذاته إلى

مكان سابق، وزمان لاحق، وجب أن نفرد لذكره[49]، وذكر كل منهما[50]، بابًا نفي فيه بغرضنا من خبره"[51].

وقد يكون مفيدًا أن نقارن بين هذه الفكرة، والفكرة التي أبداها عبد الرحمن ابن خلدون في هذا الموضوع. فهو يقول في بداية المقدمة : "إن كل حادث من الحوادث، ذاتًا كان أو فعلاً، لا بد له من طبيعة تخصّه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله"، الأمر الذي يتطلب معرفة "طبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها"[52].

لا شك أن هناك تقاربًا صريحًا بين هاتين الفكرتين المنبعثتيْن عن اهتمام واحد، وهو أن التاريخ الوقائعي لا يمكن له وحده، أن يفسِّرَ أسباب الحوادث التاريخية ونتائجها، وأن معرفة التاريخ الدقيقة والصحيحة تتطلب، بالإضافة إلى عرض الحوادث، دراسة الإطار الذي وقعت فيه، والأوضاع التاريخية التي تتصل بها.

فهذا المبدأ قد ذهب إليه كل من الأخوَيْن يحيى وعبد الرحمن، وعبَّر عنه كل واحد منهما بما يناسب مجالات البحث التي عُنِيَ بها. فأورده عبد الرحمن ليطبقه على التاريخ العامّ، وجعل منه حقيقة صالحة لكل زمان وكل مكان، بينما وضعه يحيى لتاريخ دولةٍ، مؤكدًا أهمِّيَّة اعتبار سائر العناصر المحلية المتصِلة به. ويتطلب هذا الاتجاه، الذي ينبني على فكرة البحث عن الأسباب والعِلل، دراسة سائر العوامل التي تخضع الأحداث التاريخية لتأثيرها، وكل العناصر التي ترتبط بها أو تنبعث عنها، كما يرتبط ذلك بنقد المعلومات، شفاهية كانت أو كتابية. وفي هذا الصدد يبدو أن يحيى ابن خلدون يجري عملية النقد في مستوى انتقاء المعلومات فقط. أما الأخبار التي يوردها، فهو لا يتعرَّض لنقدها إلاَّ نادرًا[53]. وكثيرًا ما يشير يحيى ابن خلدون، في الجزء الأول من كتابه، إلى المصادر التي يستقي منها الأخبار. إلاَّ أنه يكتفي غالبًا بذكر اسم المؤلف، دون الإشارة إلى عنوان الكتاب الذي يعتمد عليه. ثم إنه لا يرى ضرورة ذكر إسناد رواة الأخبار، شأنه في ذلك شأن معظم كتّاب عصره[54].

ويلاحظ أن لهذا التطوُّر في منهجية التاريخ صِلة وثيقة بتطوّر نظرية العلماء للتاريخ. فاعتبار التاريخ علمًا من العلوم المساعدة لمعرفة الشريعة، وتفهّم الإشارات التاريخية الواردة في القرآن، طيلة القرون الأولى للهجرة، كان يُحَتم اتباع منهج المحدِّثين في تدوينه. ولكن، عندما بدأ العلماء يكتبون التاريخ لتمجيد حكم السلاطين والخلفاء، لم يرَوْا أيّة ضرورة لنقد الإسناد

في رواية الأخبار. وأصبح المقياس الوحيد لقيمة الخبر، اتفاقه والهدف الذي يرمي إليه المؤلف.

ويستنتج من كل هذه الاعتبارات أن يحيى ابن خلدون ينتمي إلى المدرسة التاريخية المغربية التي ازدهرت في القرنين السابع والثامن للهجرة، بما امتازت به نظريته للتاريخ ومنهجيته. وذلك خلافًا لأخيه عبد الرحمن، الذي لم يأخذ كثيرًا عن سابقيه، ولم تعْنَ الأجيال التالية بدراسة إنتاجه ومواصلة جهوده.

ثم إننا نلاحظ عند يحيى ابن خلدون وعبد الواحد المراكشي ولسان الدين ابن الخطيب وأبي عبد الله بن مرزوق وغيرهم، أن كلاً من الباحث وعالِم البلاط يتجاوران في نفسيَّة المؤلف المؤرخ، ويعيشان في جوٍّ وئام واتفاق. وفي هذا الجوار، يضطرُّ كل واحد منهما أن يتنازل عن بعض المبادئ، ويتحالف مع الآخر. وعندئذٍ، ينقص الإنتاجَ شيء من الدِّقة والصدق، إلاَّ أنه يزداد سعة ووضوحًا[55].

غير أن هذا الاتجاه الذي سلكته التواريخ السلطانية، يجعلنا نشعر بشيء من الأسف، إذ أنه أدَّى إلى جعل قسم هامّ من نتاج المؤرخين في خدمة الحكام، على حساب الموضوعية والنزاهة.

6-أسلوب يحيى بن خلدون: لقد امتاز القرن الثامن الهجري، من ناحية تطوّر الأسلوب الأدبي، بتمادي التيارات التعبيرية التي ظهرت، منذ القرن الرابع الهجري، في الأدب العربي بالمشرق. ولم تفتأ تزداد انتشارًا ورسوخًا، لِما وجدت من إقبال لدى جمهور الأدباء، الذين بالغوا في تطبيق اتجاهاتها القائمة على الإسراف في اللجوء إلى التشبيه والاستعارة وغير ذلك من صور البلاغة، الأمر الذي أثقل الإنتاج الأدبي نثرًا وشعرًا، وطبعه بطابع التكلف والتصنع. وقد عرفت هذه الاتجاهات انتشارًا كبيرًا في الأندلس وأقطار المغرب، ولاسيَّما بين كتَّاب مختلف البلاطات السلطانية. وعمَّ استعمال السجع في المراسلات الرسمية والخاصَّة، التي "امتازت بوفرة التعابير المسجَّعة القليلة المعنى"[56].

أما يحيى بن خلدون فإنه سلك الطريق التي عبَّدها سابقوه، في هذا الميدان[57]. ولا شك أنه تأثر بالكتَّاب والأدباء المشهورين في عصره، أمثال ابن عبد المهيمن الحضرمي وابن رضوان، وبصفة خاصة، لسان الدين ابن الخطيب، الذين قاموا بدَوْر رئيسي في تكوينه، وحصوله على مَلكة هذه الأساليب التعبيرية المثقلة بالمُحسِّنات البديعِيَّة[58].

هذا، و يمتاز أسلوب يحيى بن خلدون بدِقة الوصف، وبراعة التصوير، وسعة الخيال، والتوفيق في اختيار المفرَدات. فنثره يتألق تألقَ الأحجار الكريمة، فيَفتن القارئ بما يحمِل في طيَّاته من تأنق وجزالةٍ وتراكم الصور البلاغية، ممَّا كان ينال رضى الأدباء والمثقفين وإعجابهم.

وعلاوة على ذلك، فإن يحيى بن خلدون كان يكثر من استعمال الاستعارة إلى حد يقرب من الإسراف، ويُرْسِل الكلام متناسِق الأطراف، منسَجم العبارات، مزدانًا بنغمات السجع، ممَّا كان يكسب أسلوبه رَوْنقًا وجمالاً، ويجعله في مستوى إنتاج كبار الأدباء، ويحقق لصاحبه النجاح عند الأمراء والسلاطين[59].

والجدير بالملاحظة أن يحيى بن خلدون لا يبالغ في استعمال السجع. فهو يلجأ إليه ليبرهن على صدق قريحته ونبوغه في فنون الأدب، ولإجادة وصف الأمير وعاصمته، والتعبير عن عواطف الإخلاص والوفاء. ولكنه، إذا ما انصرف إلى ذكر الأخبار، أو عالج مسائل تاريخية، فإنه يفضل النثر المُرْسَل، ويتوخى في أسلوبه البساطة والدقة[60]. ويبدو أن هذا التكوين الأدبي المعتمِد على وفرة الرصيد اللغوي، للتغلب على الصعاب الناجمة عن مقتضيات السجع، كان يهَيِّئ صاحبه لنظم الشعر، إذ أن السجع يحتلُّ منزلة بين النثر المرسل والشعر.

فلا غرابة إذا كان يحيى بن خلدون شاعرًا أيضًا، شأنه في ذلك شأن معظم كتَاب البلاط في عصره. وشعره يخضع لذوق معاصريه، وينَمُّ عن سعة الاطلاع على الأدب العربي، وممارسةٍ جدِّيَّةٍ لهذا الفن المزدهر آنذاك في بلاطات الأمراء. وتشهد قصائده، التي نظمت بمناسبة الأعياد الدينية والأحداث الهامَّة، على مواهب أدبية حقيقية، وعلى سهولة في نظم المقطوعات الشعرية الطويلة. وعلى كل، فينبغي نقد هذا الإنتاج الشعري بوضعه في إطار عصره، وإجراء مقارنة بينه وبين نماذج من الإنتاج المعاصر له، ومراعاة التقاليد المتبعة آنذاك.

ورغم أن يحيى بن خلدون لم يَصِلْ إلى درجة فحول الشعراء، فإن شعره قد نال إعجاب المعاصرين، وحَظِيَ بإقبالهم عليه. وإذا كان أغلب القرَّاء، في زماننا هذا، لا يعجبون به ولا يميلون إليه، فذلك لا يمنع أن هذا الشعر له قيمة في حدِّ ذاته، وأنه يحمِل طابعَ عصر من العصور[61].

7– خطة تحقيق كتاب "بغية الرواد":

أ-اختيار النسخة الأساسية: يظهر ممَّا ذكِر سابقًا في وصف مخطوطات كتاب "بغية الروَّاد"، التي أمكن الاطلاع عليها[62]، أن نسخة الأسكريال هي الوحيدة التي ليست مصابة بنقص ملحوظ ، ما عدا البتر القليل في أولها وآخرها، وأنها أكمل النسخ، وأقربها إلى نسخة المؤلف المفقودة. أمَّا المخطوطات الأخرى، فيبدو أنها تشكل مجموعتيْن متميِّزتيْن:

1-فالمجموعة الأولى تضمُّ النسخ المُشار إليها برموز: ق، ب، ح، ر، ل. وهي قريبة من نسخة الأسكريال، إلاَّ أنَّ فيها بعض الثغرات. وتتضمَّن هذه المجموعة سائر القصائد الشعرية، إلاَّ مقطوعة واحدة[63]. ثم إن بعض الفقرات والجمل ناقصة في هذه النسَخ، الأمر الذي يرجِّح الاعتقاد بأنها تنتمي إلى أصل واحد، غير النسخة الأم.

2-أمَّا المجموعة الثانية فهي تضمُّ المخطوطات المشار إليها برموز: ج، ط، ز، ش، وكلها تنقصها قصائد شعرية عديدة. غير أنها تتضمَّن بعض الفقرات الساقطة في المجموعة الأولى. فهذه النسَخ تنتمي أيضًا إلى أصل واحد، وتمتاز بزيادة مفردات أو عبارات، أضِيفت إلى النص الأصلي؛ وقد يكون ذلك لقصْد المزيد من الوضوح. ويُسْتبْعَدُ نِسْبَة هذه الزيادات، التي لا توجد في المجموعة الأولى ولا في مخطوط الأسكريال، إلى المؤلف، لضعْفِها اللغوي، ولثقلها من ناحية الأسلوب[64].

وعليه، فيُسْتنتج ممَّا سبق أنَّ كلاًّ من المجموعة الأولى والثانية ونسخة الأسكريال تنتمي إلى ثلاث أمَّهات أصليَّة متغايرة، وأنَّ أصحَّ هذه الأمَّهات وأوثقها هو الأصل الذي تنتمي إليه نسخة الأسكريال. ولذا اعتبرناها النسخة الأصلية لتحقيقنا هذا. أما بالنسبة للورقات المبتورة منها، في أول الكتاب وآخره، وبعض الفقرات من المقدمة التي لا توجد إلاَّ في المخطوطيْن ر، ل، فإننا اتخذنا مخطوط ر نسخة أساسية (الورقات 1 أ، 83 أ-ب، 84 أ-ب)، وقد فضلناها على نسخة ل، رغم أن هذه الأخيرة أقدم بحوالي ثمانين سنة، لأنها أضبط منها وأقل أخطاء.

ب) تحقيق النص: وفيما يخص تحقيق النص، فلم نرَ ضرورة إضافة الزيادات التي وردت في النسَخ الأخرى، ولاسيما زيادات المجموعة الثانية (ج، ط، ز، ش) إلى نص نسخة الأسكريال (النسخة الأساسية)، كلما كانت هذه الزيادات لا تأتي بأية فائدة لتفهّم النص وإيضاح المعنى. غير أننا التزمنا إضافة الزيادات، التي يتطلبها السِّياق، إلى النسخة الأساسية، وجعلناها بين مَعْقوفتيْن.

أما الهوامش، فإنها تتضمَّن ذكر الاختلافات بين النسخ، وما طرأ عليها من نقص أو زيادة؛ ونظرًا إلى تراكم الأغلاط في معظم النسَخ، فقد اضطررنا إلى الاقتصار على ذكر الاختلافات التي ليست من باب الأغلاط الكتابية أو النحوية أو اللغوية، كما أننا توخينا تخفيف هذه الهوامش باتخاذ الرموز الاصطلاحية التالية:

1-رمز+ للدلالة على زيادة في النسَخ غير النسخة الأساسية؛

2-رمز- للدلالة على نقص في النسخ المذكورة؛

3-المعقوفتان [...] للدلالة على النقص الواقع في النسخة الأساسية، والذي لا يستقيم المعنى في النص إلاَّ بإثباته؛

4-النجمتان * ... * للدلالة على الجمل والفقرات الناقصة في نشرة ألفرد بل، والتي لم ترد إلا في النسَخ س، ر، ل؛

5-القوسان (...) للدلالة على زيادة كلمة أو عبارة لم ترد في جميع النسَخ، واقتضى إدراجَها في النص ضرورة السِّياق أو تيسيرُ تفهّم النص.

هذا، وقد اعتمدنا على هوامش نشرة ألفرد بل لإثبات اختلافات النسَخ التي استعملها ولم نتمكن من الحصول عليها (ج، ط، ق، ح)، إلاَّ أن نشرته هذه، في كثير من الأحيان، تتضمَّن اختلافات عن نسختنا الأساسية، من دون أن ترد إشارة إلى أي اختلاف بين تلك النسَخ.

وقد أضفنا إلى هوامش تحقيق النص هوامشَ أخرى تتضمَّن معلومات حول أعلام الأشخاص والأمكنة والكتب الواردة في الكتاب، وكل ما يتطلب مزيدًا من الإيضاح والتدقيق. واقتصرنا غالبًا على ما لم يَرد في نشرة ألفرد بل من المعلومات الإضافية، التي تمَكنَ التِقاطها من المطبوعات العديدة التي صدرت منذ ذلك العهد.

وفيما يخصّ تصحيح الأغلاط التي تتضمَّنها النسخة الأساسية، فإننا لجأنا إلى كل الوسائل المتوفرة لدينا، وذلك بالرجوع إلى النسَخ الأخرى، مع إثبات ما ورد في النسخة الأساسية في الهوامش. كما رجعنا أيضًا إلى المصادر التي اعتمد عليها يحيى ابن خلدون في تأليفه لتصحيح الأغلاط الواردة في جميع النسَخ[65]. وكذلك استعملنا مصادر أخرى أحدث من "بغية الرواد"، مثل "نظم الدر والعقيان" للتنسي، و"نفح الطيب" للمقري، و"تعريف الخلف" للحفناوي، التي نقلت فقرات وقصائد عن "بغية الرواد"، فوجدنا فيها بعض الاختلافات المفيدة.

وأخيرًا، وبصفةٍ استثنائية، اخترنا أنسب العبارات أو المفردات، من ناحيتي الأسلوب والمعنى، كلما اقتضى الأمر ذلك، إذ أنَّ هدفنا من تحقيقنا هذا هو أن نقدم للقارئ كتابًا منقحًا، مستقيم التعبير، كامل النص. وأملنا أننا، بعملنا هذا، نكون قد ساهمنا في خدمة تاريخ المغرب، بصفة عامة، والجزائر، بصفة خاصة، وفي إزاحة الستار عن بعض جوانب شخصية يحيى ابن خلدون.

الهوامش:

1- عن يحيى بن خلدون الشاعر، راجع : بغية الرواد، ج2، ص 88، 149-153، 258-261، 199-200، 214-217؛ زهر البستان، ورقة 86 ب-87 أ؛ المقري، نفح الطيب، ج9، ص 212-215، 218-219، 340-341؛ نفس المؤلف، أزهار الرياض، ج1، ص 239-242، 246-247. Bargès, Complément..., pp. 150-152 et 207.

2- عن مهام الكاتب في البلاط، راجع : أبو حمو العبد الوادي، واسطة السلوك، ص 81-82.

3- عن الفنون الأدبية التي كان يمارسها الكتّاب في ذلك العصر، بالإضافة إلى التاريخ، راجع: القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص 110-365.

4- ينتهي الجزء الثاني من "بغية الرواد" إلى آخر سنة 776 هـ غير أن بعض المخطوطات تشتمل على ملحق يتضمن ذكر حوادث أوائل سنة 777 هـ، في بعض الصفحات. وقد يكون هذا الملحق من وضع كاتب غير يحيى بن خلدون. راجع : بغية الرواد، ج2، ص 220-222.

5- انظر : مقدمة كتاب "بغية الرواد"، فيما يلي، ص 85-86.

6- من البديهي أن القسم الأخير من الكتاب، الذي يتناول عهد السلطان أبي حمو الثاني، وبالأخص حوادث سنة 776 هـ، قد ألف، بدون شك، أثناء الإقامة الثانية والأخيرة في بلاط أبي حمو الثاني، أي بعد فاتح ربيع الأول سنة 776 هـ

7- من هذه القرائن أن يحيى بن خلدون يذكر تاريخ وفاة أبي عبد الله الشريف(4 ذي الحجة 771 هـ) ، كما أنه يشير إلى أن أبا عبد الله بن مرزوق الخطيب، المتوفى سنة 781 هـ، كان يوجد==بمصر في عهد تأليفه للكتاب، ومن المعلوم أن ابن مرزوق الخطيب رحل إلى مصر في ربيع الأول 773 هـ راجع : بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 126-131؛ المقري، نفح الطيب، ج7، ص 309-338؛ التعريف بابن خلدون، ص50-56؛ ابن مريم، م. س.، ص 184-190.

8- راجع نص الرسالة التي بعثها ابن الخطيب إلى يحيى بن خلدون بمناسبة تعيينه في منصب كاتب لأبي حمو الثاني، في كتاب " نفح الطيب " للمقري، ج9، ص 99-103. عن الرسائل التي بعثها ابن الخطيب لعبد الرحمن بن خلدون، راجع : التعريف بابن خلدون، ص 112-130، 137-139، 224-231؛ المقري، نفح الطيب، ج9، ص 93-99.

9- انظر، فيما قبل، ص 37، 38 وهامش 1.

10- عن تأثير لسان الدين ابن الخطيب في تكوين يحيى بن خلدون الأدبي والتاريخي، انظر، فيما قبل، ص 37-39.

11- راجع، فيما قبل، ص 37-38.

12- راجع، فيما قبل، ص 38-39.

13- راجع، فيما قبل، ص 40-42.

14- ورد في وسط الجزء الثاني من " بغية الرواد " ذكر رسالة لابن الخطيب، مما يرجح جعل تاريخ كتابة ذلك القسم من الكتاب بعد وفاة ابن الخطيب، حيث وردت عبارة "رحمه الله" بعد ذكر اسمه (بغيةالرواد، ج2، ص 120).

15- ورد ذكر العنوان ثلاث مرات في كتاب " بغية الرواد "، الأولى في المقدمة، والثانية في آخر الجزء الأول، والثالثة في آخر الجزء الثاني. عن الرموز التي استعملناها للدلالة على النسخ المخطوطة التي رجعنا إليها، انظر، فيما يلي، ص 71-72.

16- من المحتمل جدا أن يكون يحيى ابن خلدون قد تأثر، في وضع هذا العنوان الأول، بعنوان أحد تآليف لسان الدين، وهو "ريحانة الكتّاب ونجعة المنتاب ".

17- يوجد تكرار في المعنى في كلمتي " النجعة " و" الرواد ". فكلاهما يدلان على البحث عن المرعى، بينما لا يوجد هذا التكرار في عنوان : بغية الرواد ". ومن بين مشاهير المؤلفين المغاربة، الذين غيروا عناوين كتبهم، يمكن ذكر أبي العباس المقري، الذي عوّض عنوان " عرف الطيب "، الذي اختاره أولا لكتابه، بعنوان " نفح الطيب ". راجع : المقري، نفح الطيب، ج1، ص 117.

18- حول نظرية يحيى بن خلدون في التاريخ، انظر، فيما يلي، ص 56-57.

19- حول هذه الأحاديث، واختلاف لمحدثين في نصّها، انظر : فيما يلي، ص 53-54.

20- هؤلاء الشعراء هم : أبو عبد الله ابن خميس، المتوفى سنة 708هـ، وأبو عبد الله التغري، وأبو عبد الله التلالسي وهاذان الأخيران كانا معاصرين للمؤلف، وكانا من مشاهير شعراء بلاط السلطان أبي حمو الثاني. انظر : بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص116-121؛ المقري، نفح الطيب، ج 9، ص327-335، 336-340؛ نفس المؤلف، أزهار الرياض، ج2، ص322-340؛ ابن مريم، م. س.، ص 222-223؛ محمد الطمار، تاريخ الأدب الجزائري، ص124-142، 177-191؛ Abbé Bargès, Complément..., pp. 22, 24, 218-20

21- ويخص المؤلف من بين بني عبد الواد فصيلة بني القاسم، التي ينتمي إليها أمراء بني عبد الواد. أما باقي القبيلة، فقد اجتمع رأي النسابة على أنهم من زناتة. ويرى يحيى ابن خلدون أن زناتة من أصل عربي نزاري. وقد أخذ التنسي بالآراء التي ذهب إليها يحيى بن خلدون، وخصّص فصولا عديدة للحديث عن إدريس الأكبر وأجداده. انظر : بغية الرواد، ج1، فيما يلي ص 170-172؛ التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، ص 109-110.

22- لم يختص بنو عبد الواد وعلماء بلاطهم بهذه الرغبة في إلحاق نسب قبيلة بربرية ، أو فصيلة منها، بالنسب العلوي الشريف، أو العربي. فقد سبقهم في ذلك، مثلا، الموحدون، حيث إن المهدي ابن تومرت ادّعى أنه من نسل علي بن أبي طالب. وكذلك الأسرة المومنية، التي زعم بعض النسابين أنها تنتمي إلى قيس عيلان. ولاَ شك أن هذه المزاعم تمتّ أساسا إلى اعتبارات سياسية. فالانتماء إلى الأسرة الشريفة يضفي على الشخص أو الأسرة أو القبيلة مسحة من النبل والحرمة، تؤهلها للسموّ إلى الإمارة أو السلطنة، وحتى إلى الخلافة، كما كان الأمر بالنسبة إلى الخلفاء الموحدين. عن الأدلة التي أوردها يحيى بن خلدون لتأييد صحة انتماء الزيانيين إلى النسب العلوي الشريف، راجع : بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص170-172.

23- وهم أبو زيان وأبو حمو الأول وأبو تاشفين الأول.

24- ويختتم هذا الباب بقصيدة أبي حمو الشهيرة في وصف حركته إلى تلمسان. ويلاحظ أن يحيى بن خلدون لا يورد في هذا الباب أخبارًا كثيرة عن حياة أبي حمو الثاني وأبيه، قبل سنة 760 هـ بل يكتفي بذكر الأخبار التي وردت في كتاب أبي حمو : واسطة السلوك في سياسة الملوك "، ص 12-19.

25- عن ابن ظفر الصقلي، انظر، مثلا، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج1، رقم 48، ص 141-142.

26- وكذلك الأمر بالنسبة لعدد كبير من تراجم العلماء والأولياء المعاصرين للمؤلف، في الفصل الثاني من الباب الأول من القسم الأول. راجع : بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 103-149.

27- راجع : ابن الزيات، ا لتشوف إلى معرفة رجال التصوف، ص1-2. عن هذا الحديث وما وقع من اختلاف في روايته وأهم المصادر التي روته، انظر، فيما يلي، ص 89، 90 وهامش 1.

28- يلاحظ، في هذا الصدد، أن يحيى بن خلدون لم يعتمد على " نزهة المشتاق " للإدريسي، وربما لم يتصل بهذا الكتاب. وعلى كل، فإن وصف تلمسان، عند الإدريسي، لا يفيد كثيرًا فيما يخص موقع المدينة وحياتها الاقتصادية، وهو لا يقول شيئًا عن مساجدها وآثارها. راجع : الإدريسي، وصف إفريقية والصحراء الشمالية، ص 54-55.

29- نذكر، مثلاً، التراجم رقم 29، 95 (عن التكملة)، 8، 28 (عن الذيل والتكملة) ، 1، 22، 24، 99 (عن التشوف).

30- يلاحظ أن المؤلف لا يشير إلى رأي ابن حزم في الموضوع، بينما يعتمد عليه أخوه عبد الرحمن، كما أنه لا يولي أي اهتمام لإقوال النسابة البربر، مثل ابن حمادو البرنسي، وصاحب كتاب " مفاخر البربر ".

31- ويبدو أن صاحب كتاب " مفاخر البربر " قد مال إلى هذا الرأي الأخير. انظر : مؤلف مجهول، مفاخر البربر، ص 1، 49، 65. راجع أيضًا : الإدريسي، م. س.، ص 35؛ ابن الفقيه، كتاب البلدان، تحقيق الحاج صادق، ص 39 والهامشين 64-65.

32- ينفي ابن حزم النسب العربي للبربر، ويعتقد أن ما قيل حول بر بن قيس عيلان ليس إلا أسطورة. ولعل هذا الموقف ذاته يفسر إهمال يحيى بن خلدون لذكر ابن حزم، والتعرض لرأيه، وذلك أن غرضه هو إثبات النسب العربي للأمراء العبد الواديين. راجع أيضا : مفاخر البربر، ص 76.

33- حول تراجم العلماء المذكورين في موضوع أصل البربر، انظر، فيما بعد، ص أما مالك بن المرحل، فهو مشهور كشاعر. راجع : بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 161-162.

34- ومن المؤسف أن هاذين الكتابين مفقودان. وهما، من دون شك، أقدم من " بغية الرواد "، إذ أن ابن الأصفر أبا عثمان سعيد بن عيسى توفي سنة 460 هـ، بينما كانت وفاة ابن هدية أيام السلطان أبي تاشفين الأول. وقد ورد ذكر الكتابين في الإحاطة لابن الخطيب، ج1، ص 64. انظر أيضا : حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص289.

35- ولم يصلنا، من هذا الكتاب إلا الجزء الثاني منه، حول تاريخ الدولة الزيانية خلال السنوات الخمس الأولى من عهد أبي حمو الثاني، وهو من تأليف كاتب مجهول، يبدو أنه كان معاصرًا لهذه الفترة. وقد ورد ذكره في كتاب " نظم الدر والعقيان " لأبي عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود بوعياد، ص 47-48.

36- لم يرد، مثلاً، في بغية الرواد، ذكر بعض آثار تلمسان المشهورة، الراجعة إلى عهد أبي تاشفين الأول، كالمدرسة التاشفينية، والصهريج الكبير الواقع إزاء باب كشوطة، وشجرة الفضة، وقد ذكرها أبو عبد الله التنسي في " نظم الدر والعقيان ". راجع : التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، ص 140-141.

37- عن نظرية العلماء المسلمين في التاريخ، راجع: H. A. R. Gibb, art. Tarikh, dans E. I. Suppl., p. 250.

38- بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 88.

39- بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 89.

40- لقد انتشر تأليف التواريخ المحلية والسلطانية في الإسلام انتشارًا كبيرًا، وخصوصًا في القرنين السابع والثامن للهجرة. ويفسر المستشرق جيب هذه الظاهرة بانقسام العالم الإسلامي، في المشرق والمغرب، وقيام كثير من الدول التي تسعى، قبل كل شيء، إلى الحفاظ عن كيانها، وتحذر من محاولات التوسع التي تأتي من الدول المجاورة لها. عن التواريخ السلطانية المحلية عند العرب، انظر: H. A. R. Gibb, op. Cit., p. 256.

41- يرى عبد الرحمن بن خلدون، فيما يتعلق بالغرض من التاريخ، أنه " خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلب للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعة من الأحوال " (المقدمة، ج1، ص 409). راجع في هذا الموضوع:
M. Talbi, Ibn Haldun et le sens de l'histoire, dans Studia Islamica, XXVI, 1967, pp. 74-75 ; B. Tlili, La

notion de Umran dans la pensée coloniale précoloniale, dans Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 12, 2° sem. 1972, pp. 134-41.

42- انظر: بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص 89-90.

43- ذكر عبد الواحد المراكشي أن سبب نكبة ابن رشد هو عدم امتثاله لهذه التقاليد، وتقصيره في مدح يعقوب المنصور الموحدي حيث إنه عندما ذكر الزرافة في شرحه لكتاب الحيوان لأرسطاليس، قال: " وقد رأيتها عند ملك البربر، يريد الخليفة الموحدي " (المعجب، ص305-307).

44- انظر: بغية الرواد، ج2، ص 103-104، 127-128، 164-165، 173-174.

45- من بين هذه الهزائم، التي مني بها يغمراسن في حربه ضد بني مرين، معركة إيسلي (سنة 647 هـ)، وأبي سليط (سنة 655 هـ)، وكلدامان (سنة 657 هـ)، وتلاغ (سنة 666 هـ)، ووادي إيسلي(سنة 670 هـ). انظر: بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص182-183؛ العبر، ج7، ص171، 174، 176-178، 365-381.

46- ينطبق هذا النقد على سائر التواريخ السلطانية. راجع: H. A. R. Gibb, op. cit., p. 256.

47- وفي هذا المجال، يبدو أن كتاب " بغية الرواد " يختلف شيئًا ما عن " المغرب في حلى المغرب " لابن سعيد، و " الإحاطة " لابن الخطيب، لما فيهما من مزيد من التعمق في معالجة الموضوع المطروق، ومن استطرادات متنوعة، ويقترب كثيرًا من كتاب " اللمحة البدرية " لابن الخطيب، في تاريخ دولة بني الأحمر.

48- انظر، مثلاً: عبد الواحد المراكشي، م. س.، ص 5-16، 346-376؛ لسان الدين ابن الخطيب، اللمحة البدرية، ص 12-30.

49- يعني قبيلة بني عبد الواد.

50- يعني المكان (تلمسان) والزمان (أي الظروف التاريخية التي أدت إلى تأسيس دولة بني عبد الواد).

51- بغية الرواد، ج1، فيما يلي، ص88.

52- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ج1، ص410.

53- وقد يكون هذا راجعًا إلى تأثير تكوين يحيى ابن خلدون الفقهي، الذي لا يقبل الحكم الفردي ونقد النصوص الداخلي، ولا يرتضي إلاّ النقد الخارجي، أي النظر في صحة الإسناد.

54- انظر: H. A. R. Gibb, op. cit., p. 258

55- انظر: H. A. R. Gibb, op. cit., p. 258.

56- انظر: F. Krenkow, art. Sadj', dans E. I., IV, p. 45 b

57- لا شك أن يحيى بن خلدون تأثر بمعظم إنتاج الأدباء السابقين والمعاصرين له، مثل أدب المقامات، وأدب سياسة الملوك، وخصوصًا كتاب " سلوان المطاع " لابن ظفر الصقلي، وكتب التراجم، والمراسلات الدبلوماسية والخاصة. راجع نماذج من المراسلات الرسمية المغربية في: القلقشندي، صبح الأعشى، ج 8، ص 79-115.

58- يمكن اعتبار أن كتاب " ريحانة الكتّاب " لابن الخطيب، قد أفاد كثيرًا يحيى بن خلدون في انتهاج طريق الكتّاب المعاصرين له، وكذلك كتاب " الإحاطة " لابن الخطيب أيضًا. وقد أشاد هذا الأخير بمواهب يحيى بن خلدون الأدبية في الرسالة التي بعثها إليه بمناسبة تعيينه كاتبًا لأبي حمو الثاني. راجع: المقري، نفح الطيب، ج 9، ص 99-103.

59- عن أسلوب يحيى بن خلدون، انظر: Bargès, Complément..., pp. 150-52 ; A. Bel, art. Ibn Khaldoun (Yahya), dans E. I. 2, III, p. 856.

60- يمكن المقارنة بين كتاب " بغية الرواد " والإنتاج المعاصر له، مثل " واسطة السلوك في سياسة الملوك " للسلطان أبي حمو موسى الثاني، وكتاب " زهر البستان " لمؤلف مجهول. وفي هاذين الكتابين، يعمّ السجع الكتاب من أوله إلى آخره.

61- عن شعر يحيى بن خلدون، انظر، فيما قبل، ص 46 وهامش 1.

62- انظر، فيما قبل، ص 64-68.

63- وهي مقطوعة صغيرة، تشتمل على ثمانية أبيات، لمهيار الديلمي، لم ترد إلا في نسخة الأسكريال، ولم تثبتها نشرة ألفرد بل، في ج 1، ص 103.

64- ومما يؤيد هذا الرأي أن هذه النسخ هي أكثر النسخ أخطاء و نقصًا.

65- من بين تلك المصادر نخص بالذكر كتاب " التشوف " لابن الزيات التادلي، و" التكملة " لابن الأبار، و" الذيل والتكملة " لابن عبد الملك المراكشي، التي مكنتنا من تصحيح أخطاء عديدة في بعض تراجم العلماء والصلحاء.